الرخصة في التركيب

من المعروف أن المعنى النحوى (الوظيفى) ليس من شأنه أن يستبين بواسطة قرينة لفظية أو معنوية مفردة، بل لابد أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى. ذلك بأن اللغة ظاهرة إنسانية والإنسان بطبعه قلما يكتفى لإدراك شيء ما بقرينة واحدة تدل على هذا الشيء. وإنك لو سألت شخصا ما عن عنوان تريد الوصول إليه ولم تكن تعرفه من قبل فإن هذا الشخص لا يكتفى بتعداد اتجاهات الطريق الذى تسلكه إلى العنوان وإنما تجده بعد وصف الطريق وإيراد نقط منعرجك إلى اليمن وإلى الشمال يعمد إلى تحديد العنوان المطلوب بعدد من القرائن أيضا فهو من ثلاثة طوابق على يمين الطريق تحته مكتبة ومحل بقالة وهو على ناصية شارع كذا وشارع كذا وأمامه أضواء إشارة المرور وهكذا يعدد القرائن ليعين قدرة السائل على معرفة العنوان المقصود. وإذا كانت منعرجات الطريق إلى العنوان وكان العنوان نفسه يتسم بتعدد القرائن وتضافرها فإن الجملة كذلك ذات معالم يتضح بها معناها وهذه المعالم هى القرائن بأنواعها اللفظية والمعنوية والسياقية ومن شأنها أن تتعدد لضمان إدراك المعنى.

قد يكتفى السائل لمعرفة العنوان ببعض القرائن التى سمعها منك ثم لا يعلق انتباهه ببقيتها إذ يمكن أن يعرف العنوان بمجرد عثوره على التقاطع وإشارة المرور وعدد طوابق المبنى وموقعه على يمكن الطريق ثم لا يعير انتباهه للمكتبة والبقالة «إحداهما أو كلتيهما» ومعنى ذلك أن واحدة أو اثنتين من عدة قرائن لم يكن لها أثر فى إدراك المقصد إذا اتضح العنوان بدونهما ومن ثم أسقطهما انتباه السائل من حسابه ولم يعتدّ بهما بين القرائن، أو بمصطلح هذا البحث أصبحت القرينتان محلا للترخص عند وضوح المقصد بدونهما بسبب هذا الوضوح.

وكذلك الحال فى القرائن النحوية. فهى تتضافر لبيان المعنى الواحد تدعيما لقدرة السامع على إدراك هذا المعنى فإذا اتضح المعنى ببعضها أمكن بسبب أمن اللبس أن يتم الترخص فى بقيتها خذ مثلا لذلك قول العرب:

«خرق الثوب المسمار» برفع الثوب ونصب المسمار على عكس قاعدة إعراب الفاعل والمفعول. والمعروف أن الفاعل يعرف بالقرائن التالية:

١ ـ أن يكون اسما

٢ ـ أن يكون مرفوعا

٣ ـ أن يتقدمه فعل

٤ ـ أن يكون الفعل مبينا للمعلوم

٥ ـ أن يدل الإسم على من فعل الفعل أو قام الفعل بواسطته

ولقد تحققت هذه القرائن فى «المسمار» ما عدا الإعراب بالرفع. وكانت القرينة الخامسة بالذات سببا لإمكان الترخص فى الإعراب لأن الفعل غير منتقل فيكون الخارق هو المسمار ولا يمكن للثوب إلا أن يكون مخروقا بالمسمار وهذا واضح من قرينة الإسناد وإن تم الترخص فى الإعراب. فمثل الإعراب هنا مثل المكتبة والبقالة فى المثال الذى سقناه للعنوان منذ قليل.

ومن أصول النحاة أن الرخصة مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها وشرطها أن يؤمن معها اللبس وأن تكون من الفصيح فى عصر الاستشهاد أما نحن الأن فترخصنا فى قرائن النحو يقع فى قبيل الخطأ إلا أن يكون ضرورة شعرية فتلك لا تقاس بمقياس الصواب والخطأ وإنما ينظر إليها بمنظار الحسن والقبح. وليس القرآن شعرا ولا ترد عليه الضرورة ولكن الترخص فى القرائن مع هذا شائع فى تراكيب القرآن عند أمن اللبس لا بسبب الضرورة وإنما لأسباب أخرى جمالية كرعاية الفاصلة وكالمناسبة الصوتية وهلم جرا مما سنراه عند إيراد الشواهد على ظاهرة الترخص فى تركيب القرآن. وسنورد فيما يلى قرائن النحو مرتبة متوالية وتحت كل قرينة منها شواهد من ترخص القرآن فى هذه القرينة:

أولا ـ الترخص فى قرينة البنية:

يتم الترخص فى قرينة البنية بتغيير هيكلها أو بحذف بعض حروفها أو زيادة حرف أو أكثر عليها أو تغيير حرف منها فمن تغيير هيكل بنية الكلمة قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة٩٨) إذ تحولَ مَيكَائيل إلَىَ ميكَالَ. وقوله ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّي إِلاَّ أَن يُهْدَىٰ﴾ (يونس ٣٥) إذ تحول الفعل «يهتدى» إلى صورة أخرى هى «يهدّى». وكذلك ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ (يس ٤٩) إذ جاء الفعل «يختصمون» على صورة «يَخِصِّمُونَ» وكذلك ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (التين ١، ٢) بدلا من «طورَ سَيناء».

وأما الترخص فى البنية بحذف بعض حروفها فأوضح صورة حذف ياء المتكلم أو ياء المنقوص المقترن بأل أو الفعل المعتل الآخر بالياء أو بالواو كما فى الآيات الآتية:

* ـ ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ (البقرة ١٨٦)

* ـ ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي ﴾ (هود ٦٤) وانظر أيضا (هود٨٨)

* ـ ﴿ وَيَا قَوْمِ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي ﴾ (هود ٨٩) وانظر أيضا (هود ٨٢ ٩٣).

* ـ ﴿ ربِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ﴾ (يوسف ١٠١)

* ـ ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ (الرعد ٣٢ وغافر ٥)

* ـ ﴿ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَئَابِ ﴾ (الرعد ٣٦)

* ـ ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ (إبراهيم ٤٠)

* ـ ﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلا تُخْزُونِ ﴾ (الحجر ٦٨، ٦٩)

* ـ ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغ ﴾ (الكهف ٦٤)

* ـ ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَن ﴾ (الكهف ٦٦)

* ـ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّه وَالْمَسْجِد الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَاد ﴾ (الحج ٢٥)

* ـ ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّستقيمٍ ﴾ الحج ٥٤)

* ـ ﴿ وَجِفَانٍ كَالْجَوابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَات ﴾ (سبأ ١٣)

* ـ ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاق ﴾ (غافر ١٥)

* ـ ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ ﴾ (الشورى ٣٢)

* ـ ﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ (ق ٤١)

* ـ ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ (القمر ٦)

* ـ ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ (الملك ١٧)

وأما زيادة حرف على بنية الكلمة فقوله تعالى: ﴿ سَلامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِين ﴾ (الصافات ١٣٠) وأما إبدال حرف مكان حرف فقوله: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران ٩٦) وقدّ يكون الترخص بإيجاد صورة للبنية غريبة على الشائع من الاستعمال كما فى قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ (نوح ٢٢)

وقوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ (ص ٥) وكذلك : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ (النبأ ٢٨)

ثانيا ـ الترخص فى قرينة الرتبة:

سبق عند الكلام عن قرينة الرتبة أن أشرنا إلى أنها من نوعين أحدهما الرتبة المحفوظة والثانى الرتبة غير المحفوظة ثم ذكرنا أنّ الرتبة المحفوظة لا تتخلف وذلك بسب ارتباط المعنى بها وهذا هو معنى كونها قرينة وأن الرتبة غير المحفوظة تأذن أحيانا بالتقديم والتأخير وهو ما يعرف بتشويش الرتبة ويتحتم فيها عكسها أحيانا أخرى إذا اقتضت ذلك ضرورة تركيبية فيصبح العكس رتبة محفوظة كرتبة الكاف فى نحو «أكرمك الله». ولكن التركيب القرآنى يَتّسمُ بحرية اللغة لا بقيود النحو فيتحدى قواعد النحاة عند أمن اللبس يفعل ذلك لأغراض بيانية معينة فيصل إلى هذه الأغراض دون تضحية بوضوح المعنى. ومثل موقف القرآن من قواعد النحاة مثل موقف القانون السماوى من القانون الوضعى هذا من عند الله وذاك من عند البشر والأول من عند من يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور والثانى صنعه من لا يصل إلى الحقائق إلا من خلال الظواهر. والقرآن نزل بلسان عربى مبين ولم ينزل بنحو عربى مطرد. ذلك بأن اللغة أوسع من النحو لأنها تشتمل إلى جانب المطرد على الشاذ والقليل والنادر والرخصة والعدول عن الأصل وهلم جرا مما اعترف به النحاة أنفسهم فقالوا إن الشذوذ لا ينافى الفصاحة كما لقى الشذوذ احترام الفقهاء فبنوا عليه بعض أحكامهم.

لا عجب إذاً نرى القرآن يشوش بعض الرتب المحفوظة. كما فى قوله تعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾ (هود ٣٨) أى كلما مروا عليه وهو يصنع الفلك سخروا منه لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان ولم يكن حوله بحرولا نهر تجرى فيه الفلك فكان لهذا السبب مثار سخريتهم. وذلك قوله: ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ ﴾

(هود ٤٢) أى ناداه وهى تجرى بهم. ففى الحالتين تقدمت جملة الحال على عاملها وهو مالم تعترف به قواعد النحاة ويشبه هذا قول الفرزدق: وأطلس عسال وما كان صاحبا دعوت لنارى موهنا فأتانى أى «أتانى ولم يك صاحبا» أو «دعوت ولم يك صاحبا» ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف ٣٨) على أحد التاويلين أى لكن ربى هو الله إذ أصبح ضمير الفصل غير فاصل لتقدمه على اسم «لكنّ» وخبرها كليهما كما تقدم الخبر على الاسم بتقدم هذا الضمير إلا أن نعد هذا الضمير ضيمر شأن فلا يكون فى الآية شاهد على الترخص فى الرتبة» ومن ذلك أيضا تأخر رتبة «لا» عن موقعها فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ ﴾ (غافر ٥٨) أى ولا الذين أمنوا وعملوا الصالحات والمسىء.

أما غير المحفوظة فالتقديم والتأخير فيها محكوم بمقياس الأسلوب لا بمقياس النحو فمن ذلك ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاء ﴾ (البقرة ٢٦٩) إذ المعروف فى أخوات أعطى أن الآخذ هو المفعول الأول وأن المأخوذ هو المفعول الثانى وبهذا يكون الأصل فى التركيب «يؤتى من يشاء الحكمة» ولكن هذا التركيب ملبس لصلاح الحكمة أن تكون مفعول «يشاء» لا مفعول «يؤتى» فعكست الرتبة لأمن اللبس ومن ذلك ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (الأنعام ١٠٠)و﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ ﴾ (الأنعام ١١٢) و﴿ تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ (الإسراء ٢، ٣) ومن ذلك أيضا ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۝٢٩ هَارُونَ أَخِي ﴾ (طه ٢٩، ٣٠) أىَ واجعل هارون أخى وزيراً لى من أهلى ولكنّ وضع التركيب على هذا النحو يجعل من بمعنى (دون) أى اجعله معينا لى على أهلى، وهو غير المعنى المقصود. أما لو فرضنا للتركيب أن يكون «واجعل من أهلى وزيرا لى » أو «واجعل لى من أهلى وزيرا» فإن الأسلوب القرآنى بالنسبة للفرض الأول لا يجعل فى موقع الفاصلة حرف جر وضميراً متصلا به فى العادة وبالنسبة للثانى يكون فى التركيب

إهدار لمطالب الفاصلة. ويلاحظ أن تعليق الجار والمجرور فى الفرض الأول يختلف عنه فى الثانى.

ثالثا ـ الترخص فى قرينة الربط:

ولقد أشرنا من قبل إلى أن الربط إما أن يكون بالإحالة أو بالمطابقة والمقصود بالإحالة أن يشتمل اللاحق على ما يشير إلى السابق وذلك بإعادة ذكره أو إعادة معناه أو الإضمار له أو بالإشارة إليه أو وصفه بموصول أو صفة أو إلحاقه بالألف واللام نيابة عن ذلك، والمقصود بالمطابقة الشركة فى العلاقات الدالة على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) أو العدد (الإفراد والتثنية والجمع) أو النوع (التذكير والتأنيث) أو التعيين (التعريف والتفكير) أو الإعراب وقد يكون الربط بالأداة كما يتضح من البيان التالى:

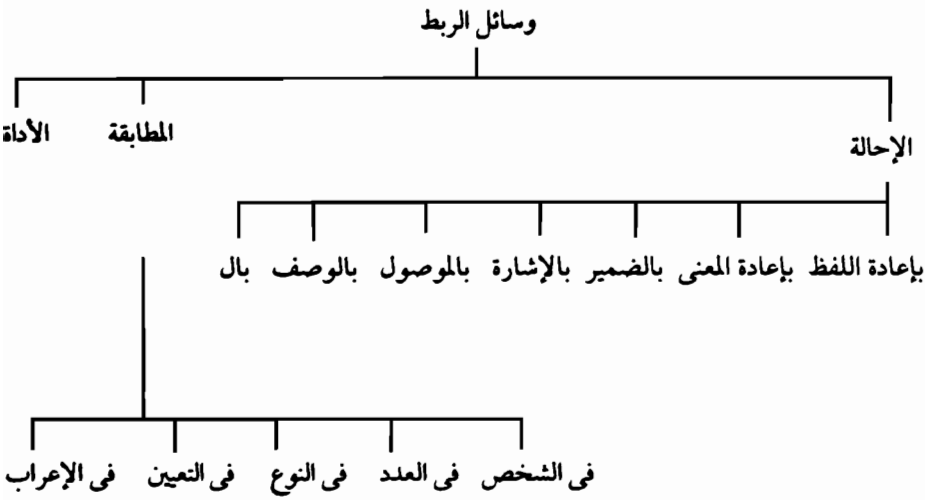

وقد اتضح كل ذلك فى الفصل الخاص بالربط من هذا البحث.

ويكاد الترخص فى الإحالة يكون مقصوراً على الربط بالضمير لأنه أكثر وسائل الإحالة دورانا فقد يكون الضمير محذوفا فى بعض الأحوال كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ (البقرة ٤٠) أى أنعمت بها

* ـ ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ (البقرة ٤٨) أى تجزى فيه

* ـ ﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ﴾ (المائدة ١٨) أى ممن خلقهم

* ـ ﴿ يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (المائدة ٢١) أى التى كتبها

* ـ ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ (الشورى ٢٢) أى يبشر به

* ـ ﴿ فِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعْيُنُ ﴾ (الزخرف ٧١) أى تلذه أو تلذ به.

ومن شأن الضمير أن يعود:

أ ـ على مرجع مذكور.

ب ـ وعلى أقرب ما يصلح أن يكون له مرجعا.

جـ ـ وأن يكون مطابقا لهذا المرجع لفظا وقصدا.

وقد يترخص فى الشرط الأول عند أمن اللبس كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ ﴾ (النحل ٦١) فالضمير فى عليها للأرض ولَمَ يسبق ذكرها وأمن اللبَس بلفظ «دابة» لأنها لا تكون دابة الا على الأرض فاللبس مأمون.

* ـ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (النور ٤٠) فالضمير فى «يده» لم يسبق ذكر مرجع له لأن اللبس مأمون بأن صاحب اليد لايد أن يكون سالكا فى هذه الظلمات فكانه قال: «إذا أخرج السالك يده لم يكد يراها».

* ـ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي ٢٣٥٢٣٥بِأَسْمَاءِ

هَؤُلاءِ ﴾ (البقرة ٣١) فالضمير فى «عرضهم» للمسميات لا للأسماء بقرينة «فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء». ولم يسبق للمسميات ذكر واللبس مأمون.

* ـ ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة ١٨٢) لم يسبق ما يصح أن يكون مرجعا للضمير فى «بينهم» إلا «الوالدين والأقربين ويجمعهم لفظ الورثة ولكن المسافة بين الضمير وهذا المرجع بعدت بمقدار الآية (١٨١) حتى أصبحت الصلة بين الضمير ومرجعه كأنها منقطعة ولكن اللبس مأمون.

* ـ ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾ (النساء ١٣٠) لم يسبق مايصلح مرجعا للضمَير فى «يتفرقا» إلا ما جاء فى الآية (١٢٨) من قوله: «وإن امرأة خافت من بعلها» وقد طالت المسافة أيضاً وضعفت الصلة ولكن اللبس مأمون.

* ـ ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلاَّ بُشْرَى ﴾ (الأنفال ٩، ١٠) فالضَميرُ فَى «جعلَهَ» لا مَرجع له إلا ما نتصيده من لفظ «الجواب» وهو اسم مصدر من «استجاب».

* ـ ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ (الأنفال ٧٣) فالصمير فَى «تفعلوه» لا مرجعَ له إلاَ مانفهمه من «التوجيه» أو «الأمر» بولاية بعض المؤمنين لبعض.

* ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الأَرْضِ لافْتَدَتْ بِهِ وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ﴾ (يونس ٥٤) فالضمير فَى أسروا لا مرجع لهَ إلا واحد من اثنين:

أ ـ «الذين ظلموا» فى الآية (٥٢) وقد فصل بين هذا المرجع المقترح وبين الضمير بآية كاملة فى موقع الاعتراض فالمسافة طويلة بين الضمير ومرجعه.

ب ـ ما نفهمه من لفظ «كل نفس» من معنى الجمع ومن ثم تكون المطابقة بين الضمير ومرجعه معجمية لا نحوية وفى ذلك مافيه من اعتماد على أمن اللبس وهو شرط الترخص.

* ـ ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ (هود ٤٤) فالضمير فى «استوت» يعود على «الفلك» التى فى الآية (٣٧) وبين الآيتين كلام طويل ضعفت به الصلة بين الضمير ومرجعه ولكن اللبس مآمون.

* ـ ﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (هود ٤٦) أى «إن عمله عمل غير صالح» ولكن لم يَسبَق ذكر للمرجع فَحلَّ الضمير محله واللبس مآمون.

* ـ ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ﴾ (يوسف٢٨) أى «إن هذا التدبير من كيدكن» فَمَحِّل الضّمير مَحل «التدبير» لدلالة المقام على المقصود وهذه الدلالة على المقصود هى مناط ما نصفه بعبارة أمن اللبس.

* ـ ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلاَّ حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا ﴾ (يوسف ٦٨) لم يذكر مرجع لَهذا الضمِّيرَ المستكن فى «كانَ» أو «يغنى» فلا يعود الضمير إلى شىء إلا ما يفهم من السياق من أمر أبيهم إياهم أن يدخلوا من أبواب متفرقة فالمعنى «ما كان هذا الأمر يغنى» ومع عدم الذكر أمن اللبس.

* ـ ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴾ (يوسف ١٠٢) فَلاَ مرجع لضمير الغائبين فى «لديهم»، و«أمرهم»، و«هم» إلا ما اشتملت عليه السورة من مكر إخوة يوسف به، ثم مكره بعد ذلك فى رميه إياهم بالسرقة فالضمير للإخوة وليوسف كما يفهم من السورة، وإن لم يذكر المرجع قبل الضمير قريبا إليه مرتبطا به.

* ـ ﴿ يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ فَوقِهِمْ وَمِنْ تَحت أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (العنكبوت ٥٥) لا مرجع للضمير فَى «يقول» إلى أن نعيده إلى «قائل» متصيد من الفعل أى «يقول قائل».

* ـ ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ (لقمان ٣٢) لا مرجع للضمير فى غَشيهم، إلا أن نعدّه التفاتا من ضميرٌ «ليريكَم من آياته» فى الآية (٣١)، فيكون المعنى «وإذا غشيكم»، ومع ذلك يؤمن اللبس حتى مع عدم تقدير الالتفات، فالضمير لركاب البحر على أى حال.

* ـ ﴿ وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴿٦٩﴾ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ (الزمر ٦٩ ـ ٧٠)، لامرجع للضمير فى «بينهم» لأن المقصود به الناس جميعا وقرينة ذلك قوله: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ ﴾، لأنه ليس من مشاهد القيامة مشهد يقضى فيها بين النبيين والشهداء بخصوصهم.

* ـ ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ (الواقعة ٣٥ ـ ٣٨)، من الواضح أن المقصود بالضمير فى «أنشأناهن» الحور العين ولكن لم يسبق لهن ذكر.

* ـ ﴿ فَلَوْلا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴾ (الواقعة ٨٣) المقصود الروح ولم يرد لها ذكر سابق.

* ـ ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴾ (الحاقة ٤٤ ـ ٤٦) الضمير فى «تقول» يعود على محمد صلى الله علَيه وسلَم ولم يسبق له ذكر لأن الرسول الكريم فى الآية (٤٠) هو جبريل.

* ـ ﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (القيامة١٦, ١٧) من الواضح أن الضمير فى «به» يعود على القرآن وقد أحاطت القرائن بهذا الفهم سواء قوله «لتعجل به» وقوله «إن علينا جمعه وقرآنه» وقبلهما تحريك اللسان به.

وقد يترخص فى الشرط الثانى عند أمن اللبس أيضا، وهو عود الضمير إلى أقرب مذكور كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ (٧) إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (يوسف ٧ ـ ٨) فالواو فى «قالوا» تصلح للأخوة وللسائلين، ولكن القرينة تجعلها للأخوة وتحول بينها وبين أن تكون للسائلين، وهذه القرينة هى قول الإخوة «أحب إلى أبينا» لأن الأب لم يكن أبا للسائلين.

* ـ ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ (يوسف ١٧)، فالضمير فى «أكله» يصلح ليوسفَ وللمتَاْع، ولكن القَرينة تجعل الضمير ليوسف، لأنه لم يعهد من الذئاب أكل الأمتعة.

* ـ ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنسَانُ كَفُوراً (٦٧) أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً ثُمَّ لا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلاً (٦٨) أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفاً مِّنَ الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعاً ﴾ (الإسراء ٦٧ ـ ٦٩)، فالضمير فى «يعيدكم فيه» يصلَح للبر كما يصلح للبحر والبحر أبعد من الضمير، ولكنه هو المرجع بقرينة «فيغرقكم».

* ـ ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً (٣٢) كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلالَهُمَا نَهَراً (٣٣) وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ (الكهف ٣٢ ـ ٣٤)، فالضمير فى «له ثمر» يصلح لأحدهما وللنخل وللزرع وللنهر، وواضح أن الثمر لايكون للنهر وهو أقرب مذكور، . وإنما يكون لأحد الرجلين فهما أولى به من النخل والزرع. وقد يترخص فى الشرط الثالث بإعادة الضمير على بعض ما سبقه كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ (الفتح ٩) إذا لَم يقل تعززوهما وتوقروهما لذكر التّسبيح بعد ذلك وهو لاَ يكون إلا لله سبحانه.

* ـ ﴿ فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُم ﴾ (يونس ٨٣)، فالضمير المستترَ فَى «يفتنهم» يَعُودَ على فرعونَ دَون الملأ مع أن الذرية تخافهما معا، وقد اختلف المفسرون فى عود الضمير* فى لفظ «ملئهم» والظاهر أنه للذرية، لأنهم خافوا من فرعون، ولكن هؤلاء الإسرائيليين غير المؤمنين لم يكونوا بموضع القادرين على فتنة من آمنوا بموسى، ولذلك جاء الضمير لفرعون من دونهم لأنه هو القادر على أن يفتنهم بإيقاع العذاب عليهم أو بمجرد التخويف.

أما الترخص فى المطابقة فأوسع مدى من الترخص فى الإحالة، لأنه قد تتعدد مسالكه بتعدد محاور المطابقة. فقد تكون الرخصة فى الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، وهذا ما يعرف بالالتفات وهو ما سنناقشه عند الكلام عن الأسلوب العدولى، لأن بينه وبين الرخصة العادية أنه يقاس عليه وإن كان عدو لا عن الأصل أما الرخصة، فقد سبق أن قلنا إنها لا يقاس عليها غير أننى أحب أن أشير هنا إلى نوع من المطابقة فى الشخص إذ يختار للضمير أحد مرجعين سابقين وكلاهما يصح معه التركيب، ففى قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ (هود ٢٩) جاءت المطابقة بين الفعل المضارع «تَجهلونَ» وضمير المخاطبين فى «أراكم» وكان يصح نحويا أن يقال «ولكنى أراكم قوما يجهلون» بمطابقة الفعل للقوم، ومثله أيضا ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ (النمل ٥٥) إذ كان يصح فيه أن يقال: «قوم يجهلون». وهذا وارد فى الشعر أيضا كقول على: «أنا الذى سَمَتْنِ أمى حيدرة » بالإحالة إلى «أنا» لا إلى «الذى» وكذلك قول المتنبى: «أنا الذى نظَر الأعمى إلى أدبى» وكان يصح أن يقوم «إلى أدبه» وكل ذلك يخضع للاختيار الأسلوبى، لأنه أسلوب عدولى فى آحد وجهيه.

وقد تكون الرخصة فى العدد كما فى قوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ (التوبة ٦٢) لم يقل «أن يرضوهما» وهذا شبيه بما سبق فى الكلام عن الإحالة، ولكن وجهة النظر إلى الشىء الواحد قد تختلف فى مقام عنها فى الآخر ـ ومثله قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾

* أنظر الفصل الثالث من الجزء الثانى.

(فصلت ١١)، فالرخصة هنا فى موضعين: العدد والنوع والموضوعان يتَضحان عند وضع «قالتا» بإزاء طائعين أى وضع للتثنية بإزاء الجمع والتأنيث بإزاء التذكير. ومن الترخص فى العدد أيضا ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ** ﴾ (الحجرات ١٠) إذ جاءت المفارقة بين الإخوة والأخوين، وبخاصة إذا علمنا أن كل واحد من الأخوين هو فى الواقع «طائفة» بقرينة ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا** ﴾ (الحجرات ٩)، وفى هذه الآية الأخيرة أيضا قامتَ المطَابقَة المعَجمَية بديلا عن المطابقة النحوية، لأن الطائفة جماعة، ومن ثم يطابقها «اقتتلوا» على نحو ما ذكرنا من قبل فى تعليل قوله تعالى: ﴿ **وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾ (يوسف ٨) إذ لا يقال: «أنا عصبة»، على رغم إفراد العصبة وصلاحيتها للحاق علامة التثنية بها فيقال: «عصبتان» وللجمع فيقال «عُصَب».

وقد تكون الرخصة فى النوع «التذكير والتأنيث» كالذى سبق فى آية فصلت ﴿ **قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾، وكالذى فى قوله تعالى: ﴿ **إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾ (الشعراء ٤) لأن الأعناق إنما تكونَ «خاضعة» أو «خاضعات» ولا تكونَ «خاضعين» ولا سبيل إلى أن تجعل «لها» خبرا عن «ظلت» و«خاضعين» حالا منهم هم لفساد المعنى عند تقديره ﴿ **فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا** ﴾. حالة كونهم «خاضعين» لأن ذلك يقتضى أن يكون الخضوع واقعا أثناء التنزيل وقبل تدبر ما فى الآية التى نزلت.

وربما تأتى الرخصة فى مطابقة التعريف والتنكير فتوصف النكرة بالمعرفة. وشرط ذلك أن يسبق الوصفَ بالمعرفة وصفٌ للنكرة بنكرة مثلها يكسبها قدرا من التخصيص يقربها من المعرفة فيسوغ عندئذ وصفها بالمعرفة ويغلب فى هذه المعرفة أن تكون من قبيل الموصول كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ **أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ** ﴾ (ق ٣٢ ـ ٣٣).

* ـ ﴿ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾ (ق ٣٢ ـ ٣٣).

* ـ ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ (الحديد ٢٣ ـ ٢٤) وفى هذه الآية أيضا مطابقة معجمية بين «كل مختال» وبين «الذين».

* ـ ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿٢﴾ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾ (الهمزة ١ ـ ٣) أما فى هذه الآية فقد روعيت المطابقة فى الإفراد بين «همزة» و«الذى» وجاء الترخص فى مطابقة التعريف والتنكير فيهما. ولم تراع المطابقة المعجمية بين «كل» وبين الموصول، لأن «كل» تدل معجميا على الجمع والموصول يدل نحويا على المفرد.

أما الترخص فى مطابقة الإعراب فسوف نؤجل الكلام فيه إلى مناسبة القول فى الترخص فى قرينة الإعراب.

يأتى بعد ذلك دور الترخص فى الربط بالأداة، وقد سبق أن بينا المقصود بالأداة ونضيف هنا أن الأداة تقع فى أنواع:

١ ـ الأدوات ذوات الصدراة الداخلة على الجمل والتى يناط بها معنى الجملة.

٢ ـ الأدوات الناسخة.

٣ ـ الأدوات الداخلة على الأجوبة.

٤ ـ الأدوات الداخلة على ما يحل محل المفرد.

٥ ـ الأدوات الداخلة على المفردات وهى التى تربط المفردات بغيرها من عناصر الجملة.

فأما الأدوات ذوات الصدارة فأشهر ما ينالها من الترخص حذف أداة الاستفهام اعتمادا على نغمة الكلام أو على قرينة أخرى، مما سبق ذكره منذ قليل كما فى قوله

تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (الشعراء ٢٢) وقوله ﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ (البقرة ١٢٤)، ومن ذلك أيضًا حذف الأداة فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ﴾ (الشعراء ٤٩) أى «أآمنتم له قبل أن أُذن لكم» ومنه حذف حرف النفى فى قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُف ﴾ (يوسف ٨٥) ومثله قول أمرىء القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

وأما قول عنترة

وخلال الذباب بها فليس ببارح غـردا كفعـل الشـارب المتـرنـم

فقد وضع «ليس» موضع «لا» وحول الفعل إلى اسم فاعل مجرور بالباء الزائدة للتأكيد.

وقد تحذف اللام الموطئة للقسم كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيم ﴾ (المائدة ٧٣) لأن جواب الشرط هنا واجب الحذف لتأخّره وقوله: ﴿ وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ ﴾ (الحشر ١١)، بقرينة العطف على ﴿ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ ﴾ فى كلتا الحالتين بقرينة اللام فى الجواب.

وأما النواسخ فقد يترخص بحذفها ويبقى ما يدل على ذلك، فيكون هذا الدليل هو القرينة المانعة من اللبس، فإذا نظرنا مثلا إلى قول الشاعر: «قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا» فلامنا ص من فهم «كان» مقدرة محذوفة واسمها ضمير مستتر فيها ويبقى خبرها مذكورا منصوبا بحسب القاعدة، وإنما قدرنا «كان» محذوفة لأننا لم نعهد فى التركيب العربى (وإن عهدنا فى الأسلوب) دخول «إن» الشرطية على اسم منصوب واكتفاء كل منهما بالآخر. ولكن مالنا ولقول الشاعر وفى القرآن من ذلك ما يؤيد قولنا بالترخص، كما فى قوله تعالى:

* ـ ﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ (مريم ٧٥)، أى إما أن يكون العذاب وإما أن تكون الساعة أى إما أن يروا هذا أو ذاك.

* ـ ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (الإنسان ٣) فلدينا فى التركيب «إن الشرطية» وبعدها «ما» الزَائدةَ للتوكيد (وإن جعلها البعض نائبة عن كان على غرار إمّا أنت ذا انفر)، ثم يأتى الاسم المنصوب بعد ذلك وبهذا يكون التركيب شبيها بقول الشاعر «إن صدقا وإن كذبا».

* ـ ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ (المعارج ١٩ ـ ٢١) نحن هَنا مع «إذا» الشرطية أخت «إن» السابقة ولم يقع الترخص بالحذف فى شرطها، كما حدث فى حالة «إن» ولكن حذف الناسخ جاء فى الجواب أى «إذا مسه الشركان جزو عاو إذا مسه الخير كان منوعاً»وإنما عددنا ذلك من قبيل الترخص فى الربط نظرا لما يستكنّ فى الفعل الناسخ المحذوف من ضمير رابط هو اسم كان المحذوفة والترخص فى الأدوات الداخلة على الأجوبة وارد فى القرآن، كذلك إذا أمن اللبس وقد يكون ذلك فيما يدخل على جواب الشرط كما فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (الأنعام ١٢١)، وفى هذا إما أن تقدر حذف اللام الداخلة على «إنْ» أو حذفَ الفاء الداخلة على الجواب.

وشبيه ذلك قول الشاعر «من يفعل الحسنات الله يشكرها» وقوله «فأما القتال لاقتال لديكمو»

نصل بعد ذلك إلى الأدوات الداخلة على ما يحل محل المفرد ومنها الواو الداخلة على جملة الحال، وكذلك «قد» فمن قبيل حذف الواو فقط ما فى قوله تعالى: ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ﴾ (البقرة ٦٠) أى «وقد علم كَل أناس مشربهم» وقوله: ﴿ وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴾ (طه ٧٥) أى «وقَدَ عملَ ومن حذفَ «قد» فقطَ ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ

عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ (المائدة ١٣) أى «وقد نسوا» وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ (الأنعام ٢٥) أى «وقد جعلنا وقوله: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ (يوسف٧١) أى «وقد أقبلوا» وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾ (مريم٨) أى «وقد كانت» وقوله: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِن بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ (طه٨٥) أى «وقد أضلهم» وقوله: ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ ﴾ (القصص ٦٤) أى «وقد رأوا العذاب» ومنه: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ﴾ (يس ٧٨) أى وقد نسى خلقه.

وكذلك ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ (الشعراء ١١١) أى وقد اتبعك الأرذلون

ويحتمله ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾ (هود ٤٢) أى وقد كان فى معزل

والاحتمال الأخر فى الشاهد الأخير أن تكون جملة «وكان فى معزل» اعتراضية لأن النداء يجعل «يابنى أركب معنا» فى حكم مقول القول وهكذا تكثر الشواهد على الحذف حتى ليكاد يرقى إلى مرتبة الاختيار الأسلوبى متجاوزا الوصف بالترخص، ومن حذفهما معا قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ (النساء ٩٠) أى «وقد حصرت» وقوله: ﴿ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾ (الحج ١١) أى «وقد خسر» وقوله: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (القصص ٢١).

ومن حذف ما يدخل على ما يحل محل المفرد حرف الجر ويسمى حذف هذا الحرف «نزع الخافض» وهو يطرد قبل أنّ المشددة وأنْ الخفيفة عند أمن اللبس وهذا الأطراد يخرجه من قبيل الرخصة ويسلكه فى قبيل الأسلوب العدولى، أما الذى يعد من قبيل الرخصة، فهو نزع الخافض قبل الاسم المفرد، وإنما عد ذلك من الربط لما

ينسب إلى الجار والمجرور من التعليق بأحد عناصر الجملة فهذا التعليق هو الربط.
وقبل أن نورد الشواهد على هذه الظاهرة القرانية أحب أن أشير إلى مايلى:

١ ـ أن كل ظرف فى اللغة العربية فهى على معنى «فى» ومن ثم يصدق عليه القول بنزع الخافض بمعنى من معانى هذه العبارة.

٢ ـ وكل مفعول لأجله فهو على معنى اللام، ومن ثم يصدق عليه هذا القول أيضا.

٣ ـ أما الإضافة فعلى الرغم من أنها على معنى حرف الجر فالمضاف إليه مجرور فعلا وينسب جره بالإضافة إلى الخافض الذى نزع.

من هنا أجد بعض ما أورده هنا يصلح إلى جانب إعرابه على نزع الخافض أن يكون ظرفا أو مفعولا لأجله، وفيما يلى طائفة من الشواهد على هذه الرخصة:

* ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً ﴾ (الأعراف ١٥٥) أى «من قومه»

* ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (التوبة ٥) أى «فى كل مرصد»

* ﴿ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ (يوسف ٩) أى «فى أرض ما»

* ﴿ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ مَن جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ (القصص ٨٥) أى «بمن جاء»

* ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (العنكبوت ٧) أىَ «بأحسن الذَى كانوا يعلمون».

* ﴿ وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (لقمان ١٥) أى «بمعروف»

* ﴿ وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (الشورى ٧) أى «بيوم الجمع»

* ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ (الشورى ٥١) أى «بوحى» بقرينة أو يرسل بنصيب المضارع مما يدل على أنْ

مقدرة منزوعة الخافض ومن هنا يجرى المصدر الصريح مجرى المصدر المؤول فى التقدير.

* ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ (النجم ١٣) أى «فى نزلة»

وإذا كان نزع الخافض الداخل على «أنّ» و«أنْ» من قبيل الأسلوب العدولى بسبب اطراده، فإن الشواهد السابقة تمثل نزع الخافض من الأسم المفرد ويُعد الخافض المنزوع لهذا السبب من الأدوات الداخلة على المفردات فنزعه عنها من الترخص، وهناك أدوات أخرى كحرف العطف مثلا تدخل على المفردات، كما تدخل على غيرها ويرد عليها الترخص بالحذف. وهنا أيضا نحب أن تفرق بين الحذف الذى ينشأ عنه ما سميناه قبل ذلك بالفصل البلاغى وهو من الأسلوب العدولى*، وبين الحذف الذى لايستقيم المعنى معه إلا بتقدير المحذوف فيعد من قبيل الترخص. فلست أعد من قبيل الترخص ما أراه من حذف حرف العطف فى آيات مثل:

* ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ (مريم ٢٣) أى «فقالت ياليتنى»

* ﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ ﴾ (هود ٧٨) أى «فقال ياقوم»

* ﴿ وَلَما جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَا مُهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ قَالَ إِنَ فِيهَا لُوطا قَالُوا نَحنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا ﴾ (العنكبوت ٣٢) «فقال إن فيها لوطا فقالوا..»

* ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ﴾ (يوسف ١٧) أى فقالوا ياَ أبانا...

* أنظر الجزء الثانى ص ٧٥-١٢٢.

* ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لا تَخَفْ ﴾ (ص ٢٢) أى فقالوا لا تخف.

وذلك على الرغم من أن علاقة القول فى كل الآيات السابقة هى الترتيب والتعقيب فتقدير الفاء قبل القول فى كل أية منها تقدير يدعو إليه المعنى، ومع ذلك لايعد ذلك من الترخص لأنه تصرف أسلوبى مألوف والإلف يقر به من الأطراد على نحو ما سنرى فى الكلام عن الأسلوب العدولى وفرق بين الأطراد وبين ارتهان الرخصة بمحلها وعدم جواز القياس عليها. ولكن الترخص واضح فى قوله تعالى: ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴾ (التوبة ٩٢) لأن المعنى إما أن يكون:

أ ـ إذا ما أتوك فقلت. . . . تولوا. . . .

ب ـ إذا ما أتوك قلت. . . . . فتولوا. . . . . .

فلا مناص من تقدير الفاء العاطفة فى أحد الموقعين ليكون الفعل الآخر جوابا لشرط «إذا» والفاء فى المعنى الأول عاطفة على الشرط وفى الثانى عاطفة على الجواب. . وتشير قرينة السياق إلى أن المعنى الأول هو المقصود لسببين أولهما أن العفو عن هؤلاء المعسرين لم يترتب على قول النبى لهم، وإنما على صدق نواياهم بدليل آنهم «تولوا» باكين ومن ثم لم يكن عليهم من سبيل. . أما الثانى فأولى بجملة الشرط التى وقعت صلة للذين أن يتحد الضمير الرابط فيها بوقوعه فى الشرط والجواب معا أى: «إذا أتوك تولوا» مقدم فى هذا الموقع بالذات على «إذا أتوك قلت» ليكون الكلام عنهم على طول الخط وفى ذلك تكريم لهم.

رابعا: الترخص فى قرينة التضام:

قلنا قبل ذلك إن ما يقصد بلفظ التضام «واللفظ قديم ولكن معناه هنا من وضعنا» إما أن يكون لزوم لفظ لفظا آخر «وهو التلازم» أو مناسبته له بحيث لا يمتنع أن يصاحبه «وهو التوارد» أو تنافره معه بحيث لا يردان معا متواليين فى تركيب واحد «وهو التنافى» وقلنا أيضا إن التلازم قد يكون افتقارا أو اختصاصا وأن

الافتقار قد يكون بأصل الوضع وقد يكون بنمط التركيب «والأول يسمى المتأصل ويسمى الثانى غير المتأصل» أى أن الصورة تبدو على النحو التالى:

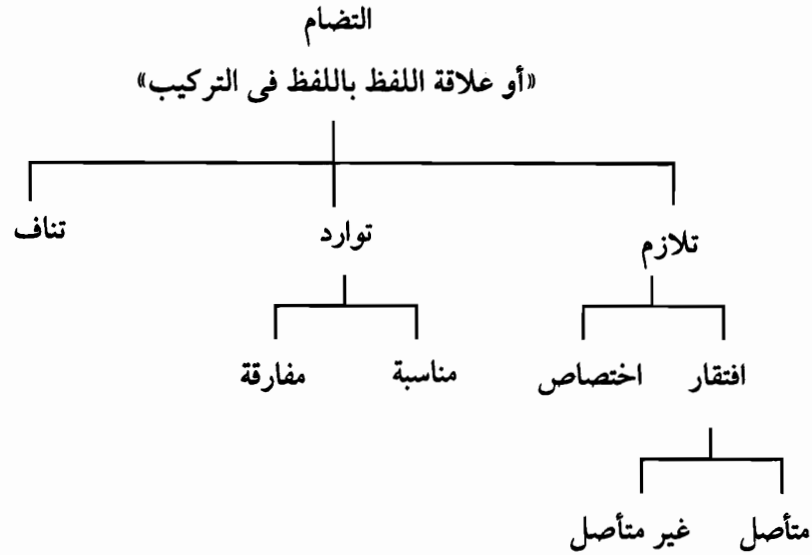

والترخص فى الافتقار إنما يكون بالحذف سواء فى الافتقار المتأصل وغير المتأصل ويكون فى الاختصاص بإدخال اللفظ على غير ما اختص به وفى المناسبة بالمفارقة وفى التنافى بالزيادة والجمع بين المتنافيين.. فأما بالنسبة للحذف فينبغى مرة أخرى أن نفرق بين الرخصة والأسلوب العدولى.. ذلك أن التصرف فى الأساليب اللغوية كثيرا ما يجعل الحذف وسيلة أسلوبية فنية فيلقى قسطا من حمل الأثر الفنى على حذف المضاف أو المضاف إليه وحذف الموصوف أو الصفة وحذف المفعول به مع وضوح علاقة التعدية فى الفعل أو يكتفى بالأداة المفتقرة إلى الجملة دون ذكر الجملة إتكالا على ما سبق من ذكرها، كما فى إغناء أدوات الاستفهام «متى وأين ولم وكيف الخ» عند تكرار جملتها أو يحذف المبتدأ أو الخبر أو الفعل الخ مع قيام الدليل على المحذوف فى كل ذلك والقاعدة تقول: «لا حذف إلا بدليل».. وكل ذلك أسلوب عدولى يهش له الاستعمال ويخف إلى تأويله النحو وتقوم على أمن اللبس فيه القرائن.

أما الترخص فى التضام فهو إهدار قرينة التضام تحديا للقاعدة فلا يخف النحو إلى تأويل الرخصة ولكن المعنى معها واضح واللبس مأمون أيضا لأن بقية القرائن تجبر ما وقع من إهدار لإحداها.. دعنا أولا نمهد لبيان هذا الترخص فى حالة الافتقار بقول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

فالمحذوف صلة الموصول «الأولى» وقد أمن اللبس مع الحذف بسبب قرينة السياق وهى اجتماع الفعلين «أجمع» و«وجه» فى البيت ثم الضمير فى «إلينا» وذلك يدل على التحدى فكأن الشاعر يقول «نحن الأولى نتحداك» أو «الأولى يتحدونك».. ومن قبيل ذلك فى الاستعمال القرآنى قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾ (هود ١١١). فالمعروف أن «لما» أخت «لم» وكلتاهما حرف جارم يفيد النفى ويفتقر إلى المضارع من الأفعال ليفيد انتفاءه فى الماضى غير أن المنفى مع لّما نفى مقيّد بتوقع الحدوث فى الحاضر المستمر أى أن الفعل معها يتوقع حدوثه فى أية لحظة.. غير أن المضارع الذى تفتقر إليه «لما» قد حذف ولكن اللبس مأمون مع ذلك.. فما قرينة المعنى بعد الحذف؟ القرينة فى توالى «لّما» واللام الموطئة للقسم لما يترتب على هذا التوالى من تناقضٍ بيانه كما يلى:

١ ـ أن «لما» تفيد النفى وأن اللام تفيد تأكيد الإثبات فلا يجتمعان.

٢ ـ أن اللام ذات صدارة فلا يعقل أن يتقدمها لفظ داخل عليها.

٣ ـ أن من أصول النحاة أن الحرف لا يدخل على الحرف ولكن قد يدخل على جملة مبدوءة بحرف.

يؤخذ من كل ذلك أن لام القسم بداية جملة مستأنفة وبهذا تقف «لما» واضحة الافتقار إلى فعل مضارع يتحمل نفيها.. ولا يبقى بعد ذلك إلا التفكير فى تقدير هذا الفعل وهنا يأتى دور دليل المحذوف.

ويقع هذا الدليل فى جملة القسم وبالتحديد فى قوله «ليوفينهم» لأن هذا

وعد من الله سبحانه يوضح أنهم حتى الآن «لما يوفّوا أعمالهم» وهكذا يكون التقدير*.

والمعروف أيضا أن أداة الشرط تفتقر إلى شرط وجواب، بل إن الجواب هو الرسالة الحقيقية والشرط إنما هو قيد لوقوع مضمون الجواب ومن هنا يصبح جواب الشرط بالغ الأهمية فى الكلام ولكن أمن اللبس قد يبيح حذفه أحيانا بقرينة السياق والشواهد على على ذلك كثيرة منها:

﴿ قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٨) قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ (يس ١٨ ـ ١٩) فالتقدير ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم تطيرتم ﴾ بقرينة ﴿ قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُم ﴾.

* ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٤٥) وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ (يس ٤٥ ـ ٤٦) والتقدير ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا أعرضوا ﴾ بقرينة السياق فى الآية التالية والمعنى «أعرضوا وديدنهم الإعراض».

* ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (١٠) إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ﴾ (النور ١٠ ـ ١١) والجواب محذوف تقديره «لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم» لأن سياق الآية رقم ١٤ يؤكد ذلك وهو:

﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور ١٤)

* ومثله أيضا ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (٢٠) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ (النور ٢٠ ـ ٢١) فالجواب محذوف تقديره «ما زكى منكم من أحد أبدا» بقرينة سياق الآية رقم ٣٢ وفيها ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ (النور ٢٠).

* وانظر تخريجا آخر للتركيب فى ص ١١٩ السابقة.

المعروف أن فعل التسوية يحتاج إلى متساويين بالسلب أو الإيجاب ولكننا نقرأ قوله تعالى: ﴿ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (الحديد ١٠) والتقدير «لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل» بقرينة السياق الذى يتلو ذلك.. أى أن العديل الثانى فى نفى المساواة لم يعطف على الفاعل «العديل الأول» وإنما استقل بجملة مستأنفة جعلت هى دليل المحذوف.

أما الترخص فى الاختصاص فأشْيَعُ صوره التضمين وبخاصة عندما يدخل الفعل على حرف جر ليس له كما فى قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (يوسف ١٠٠) أى «أحسن إلىّ» لأن حرف الجر الذى يستعمل مع فعل الإحسان هو «إلى» ولكن التضمين أسلوب عدولى شائع ومألوف فى الاستعمال وقد قربه الشيوع من الأطراد فلم يعد ينظر إليه نوع النظرة إلى الرخصة لأنه يقاس عليه ولا يقاس عليها.. ومن الترخص فى الاختصاص فى القرآن الكريم حذف متعلق الظرف «إذْ» واستعمالها أداة للاستفتاح والتأكيد كما فى قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة ٣٠) = لقد

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيس ﴾ (البقرة ٣٤) = لقد

﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾ (البقرة ٤٩) = لقد

﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴾ (البقرة ٥٠) = لقد

﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ (البقرة ٥١) = لقد

﴿ وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة ٥٣) = لقد

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ (البقرة ٥٤) = لقد

ومنه استعمال أداة التشبيه ولا مشبه وذلك كقوله تعالى:

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ (البقرة ١٣٤)

﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ ﴾ (البقرة ١٥١)

﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِ ﴾ (الأنفال ٥)

والترخص فى المناسبة يكون بالمفارقة والمفارقة نوعان أولهما يستعصى على التبرير حين تتناقض الكلمة مع الكلمة كقول قطرب: «يرقون بالنحو إلى أسفل» أو حين لا يكون للكلمة مع أختها معنى كما فى قول المجنون بن جندب:

محكوكة العينين معطاء القفا كأنما قدت على متن الصفا

ترنو إلى من شراك أعجفا كأنما ينشر فيه مصحفا

والقرآن أسمى من التناقض وأجل من أن يعبث بالقول دون الوصول إلى الفائدة.. والنوع الآخر من المفارقة بأذن للتبرير وذلك حين تكون المفارقة بإسقاط العلاقة المعجمية العرفية الاجتماعية بين الكلمة ومدلولها وإنشاء علاقة أخرى فنية أو ذهنية فردية غير اجتماعية ينشئها المتكلم فى ظل قرينة من الكلام يفهم منها إحلال علاقة محل علاقة.. ذلك هو المجاز.. فإذا قرأت: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى ﴾ (البقرة ١٦) فأول ما يصادفك فى فهم هَذه الآية ما بين الشراء والضلالة من مفارقة لأن الضلالة ليست سلعة تباع وتشترى فهذه هى القرينة على عدم إرادة المعنى المعجمى العرفى الاجتماعى وعليك حينئذ أن تبحث عن مبرر تضام كلمتين بينهما مفارقة معجمية وستلجأ عندئذ إلى استنباط العلاقة الفنية الفردية التى أنشأها المتكلم «علاقة المشابهة» ويكون العثور على هذه العلاقة بالرجوع إلى الكلمة المناسبة فى هذه الجملة وإنشاء علاقة التشبيه بينها وبين الكلمة المذكورة غير المناسبة فتقول مثلا «شبه مطلق الاستبدال بالشراء وهو استبدال خاص ثم حذف وأقام الخ» هذا هو النوع الثانى.. غير أن ذلك ليس من قبيل الترخص وإنما هو من قبيل الأسلوب العدولى لأن الرخصة مرهونة بمحلها وهذا يقاس عليه وقد شاع فى الأدب حتى رقى

إلى مصاف المطرد من اللغة على رغم كونه ينبنى على المفارقة المعجمية أى عدم مناسبة إحدى الكلمتين للأخرى بحسب المعنى الأصلى.

أما الترخص فى التنافى فمثاله أن «ال» الموصولة من شأن صلتها أن تكون صفة صريحة والمقصود هنا هو الصفة بمعناها الصرفى «أى المشتقة» لا بمعناها اللغوى العام ولكن فى الشعر العربى شواهد قليلة على إدخال «ال» هذه على المضارع الذى يتنافى معها بحسب الأصل مثل قول الشاعر: «ما أنت الحكم الترضى حكومته» أو ما ورد فى بيت آخر من قوله: «صوت الحمار اليجدع». ولم يرد بالقرآن شىء من هذا النوع من الترخص الذى نسبه النحاة إلى القلّة وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

«وكونه بمعرب الأفعال قلّ»

خامسا ـ الترخص فى الإعراب:

شروط الرخصة فى أى قرينة ألا يتوقف عليها المعنى وأن يؤمن اللبس مع الترخص لهذا السبب ولك الحالات التى يؤمن فيها اللبس مع الترخص فى الإعراب تعود إلى أغناء قرينة أو أكثر عن دلالة الإعراب على المعنى ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الإعراب لايدل على المعنى النحوى للفظ المقصور ولا المنقوص فى حالتى الرفع والجر ولا المبنيات ولا الماضى والأمر من الأفعال ولا المضارع الناقص فى حالة الرفع ولا المركبات العددية ولا الجمل ذوات المحل ولا المصادر المؤولة وأن دلالة الإعراب إنما تكون فى الألقاظ المتمكنة والمضارع الصحيح الآخر. وفيما يلى طائفة من صور الترخص فى الإعراب مع بيان ما أمن به اللبس فى الكلام:

* قالت العرب: «هذا جحر ضب خرب» بجر «خرب» وحقها الرفع لأنها صفة الجحر، وقد فسر النحاة ذلك على إعراب الجوار (أى المناسبة الصوتية بين الكلمة وجارتها) وقد أمن اللبس بالمناسبة المعجمية بين الصفة وموصوفها وبالمفارقة المعجمية بين الكلمة وشريكتها فى الإعراب لأن الضب لا يوصف بالخراب وإنما يوصف به الجحر.

* قالت العرب: «خرق الثوب المسمار» برفع الثوب (وهو المفعول) ونصب المسمار (وهو الفاعل) وقد أمن اللبس لأن الفعل غير منتقل أى لا يجوز لفاعله أن يُظن

مفعولا ولا لمفعوله أن يُظن فاعلا فاتضح معنى الإسناد ومعنى التعدية من مجرد علاقة الكلمات بعضها ببعض كما فى المثال السابق فأمن اللبس أما فى القرآن الكريم فنجد الشواهد التالية:

* ﴿ **أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (التوبة ٣) بجر لفظ الرسول على قراءة، وقد خرجها البعض على القسم أى «وحق رسوله» وهو معنى لايدعوا إليه المقام، وإنما أمن اللبس بالمفارقة فى السياق بين البراءة وبين الرسول، وكذلك بين عدم صحة عطف الرسول على المشركين لانتفاء الجامع، ومن هنا كان الرسول معطوفا على لفظ الجلالة سواء رفع أو خفض، وقد سبق أن وصفنا قرينة السياق، بأنها كبرى القرائن النحوية

* ﴿ **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ** ﴾ (البقرة ١٧٧) فالبارُّون بحسب نص الآية أربعة أصناف:

أ ـ من أمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين.

ب ـ من أتى المال على حبه ذوى القربي واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وأتاه أيضا فى عتق الرقاب، ثم صلى وزكىّ.

جـ ـ الموفون بعهد هم إذا عاهدوا

د ـ الصابرون فى البأساء والضراء وحين البأس.

فإذا نظرنا إلى الواو العاطفة قبل «الصابرين» وجدناها قرينة واضحة الدلالة على عطف الصابرين (وهى منصوبة) على «الموفون» (وهى مرفوعة) ولا تكون إلا كذلك. بل إن النحاة أنفسهم (وهم أحرص الناس على دلالة الإعراب) لم يجدوا ذلك إلا من قبيل العطف، وذلك لمكان الواو وإن سموا ذلك «قطع العطف» والتمسوا له مختلف صور التخريج.

* قال تعالى: ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء ١٦٢) فالذين يؤمنون بما أنزل إلى النبى صلى الله عليه وسلم وبما أنزل من قبله هم:

أ ـ الراسخون فى العلم منهم

ب ـ المؤمنون

جـ ـ المقيمون الصلاة

د ـ المؤتون الزكاة

أما «المؤمنون بالله واليوم الآخر» فيحتمل الاستئناف على معنى الإخبار بالألف واللام وبدا تكون «أولئك» هى الرابط بين المبتدأ والخبر لما فى الجملة من رائحة الشرط (أى من أمن آتيناه). نعود إلى فكرة الترخص إذ نرى لفظ «المقيمين» تحف به المرفوعات من أمامه وورائه والعلاقة بينه وبين هذه المرفوعات علاقة العطف بقرينة الواو. وإذا اتضح معنى العطف بقرينة غير الإعراب أمكن الترخص فى الإعراب كما نراه واقعا هنا.

* ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (المائدة ٦٩) فالصائبون معطوف على اسم إن الذى قبله بقرينة الواو أيضا أما خبر إن فهو الجملة الشرطية التى أولها «من أمن.....»

* ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (طه ٦٣) لا يتقدم خبر إن على اسمها إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وليس قوله «لساحران» من هذا القبيل فعلم أن «هذان» اسم إن فجاء الترخص فى الإعراب لأمن اللبس ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم إن وخبرها.

* ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ (يوسف ١١) قوله «تأمنا» فعل مضارع يستحق الرفع فاعله مستتر يعود على الآب ومفعوله ضمير المتكلمين المتصل

به. ولكن إعراب الفعل بالرفع كان موضع ترخص فلم تظهر الضمة على آخره لما عرض للكلمة من إدغام النونين إحداهما فى الأخرى.

ولكن اللبس مأمون بقرينة السياق لأن عبارة «مالك» دون الوقف عليها حالت بين «لا تأمنا» وبين أن تكون نهيا هذا من جهة ومن جهة أخرى لايصح فى الأذهان أن ينهى الأبناء أباهم عن أن يأمنهم إذ لو فعلوا لكان ذلك منهم إقرارا بسوء النية. فلم يبق إلا أن تكون «لا» نافية والفعل مرفوعا واللبس مأمونا، هذا على أن النون الأولى متحركة وإذا تحرك أول المثلين، فإن الإدغام يسمى الإدغام الأكبر ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ ﴾ (الكهف ٩٥) إلا أن الحركة الملغاة فيه حركة بناء ويشبه ذلك إدغام المثلين فى «شدّ» و«ردّ» ونحوهما غير أن الإدغام هنا فى الكلمة الواحدة وما سبق كان إدغاما فى الكلمتين.